«الفتوى والتشريع» تستأنف أحكام العائدين منهم

«الاستئناف»: نظر طعون المرشحين المشطوبين من انتخابات «أمة 2020».. 24 الجاري

قصر العدل

حددت محكمة الاستئناف تاريخ 24 نوفمبر الجاري لنظر قضايا طعون المرشحين المشطوبين من انتخابات مجلس الأمة 2020.

على صعيد متصل قدمت إدارة الفتوى والتشريع صحف استئناف بالأحكام التي كسبها المرشحون الذين قضت محكمة أول درجة نهاية الأسبوع الماضي بإلغاء شطبهم وإعادتهم إلى الانتخابات.

وتلقى قسم جدول محكمة الاستئناف صحف دعاوى تطالب بتأييد قرار لجنة فحص طلبات الترشح بشطب المستأنف ضدهم، وإشكالات تطالب بوقف نفاذ أحكام أول درجة لحين الفصل بالاستئنافات.

إدارة الفتوى والتشريع

في بيان له بشأن انتخابات «أمة 2020»

«دواوين الكويت»: هناك فئة دخيلة على مجتمعنا تسعى لتجريد الديمقراطية من معناها الحقيقي

أصدر تجمع دواوين الكويت بيانا بشأن الانتخابات التي ستجرى في 5 ديسمبر المقبل أكد فيه على ضرورة حسن الاختيار ، والتصويت من أجل الأفضل.

وبين التجمع أن هناك فئة من أبناء الوطن تسعى لتجريد الديمقراطية من معناها الحقيقي بممارسات وسلوكيات وتجاوزات صارخة على القانون ، مشيراً إلى أن هذه الفئة دخيلة على المجتمع الكويتي .

وقال التجمع إن أمن الكويت وإستقرارها فوق كل إعتبار،، فلا تنمية ولا إقتصاد ولا تطوير ولا إصلاح سيكون ويتحقق إن فقدنا الأمن والأمان وخسرنا الاستقرار.

وفيما يلي نص البيان :

" إنّ الكويت ومنذ بداية نشأتها،، بنيت وبصورة عفوية على الديمقراطية والشورى وإحترام الرأي الآخر،، وجبل أهلها على الإلتفاف حول نظام الحكم الذي اختاروه أهل الكويت ، واستطاعوا تنظيم شؤون حياتهم بدستور تفردوا به عن غيرهم،، يحدد شكل وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم،، ويبين ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات،، فأضفى عليهم مزيدا من الحريات السياسية والاجتماعية،، وشكل لهم دافعا قويا للحفاظ على وحدة وطنهم واستقراره وصون مكتسباته،، فكان لهم الدستور سدا منيعا ضد كل متربص بهم بشر،، شعارهم الإخلاص في العمل وحب الوطن.

ولكن وللأسف فإننا نشعر بغصّة وألم ونحن نرى فئة من أبناء الوطن تسعى لتجريد الديمقراطية من معناها الحقيقي بممارسات وسلوكيات وتجاوزات صارخة على القانون دخيلة على المجتمع الكويتي واستغلال مجلس الأمة لمشاكلهم وخلافاتهم السياسية مع بعض،، ورمي إخفاقاتهم على غيرهم،، وما رافقها من تهديد خطير لسلامة الوطن وإستقراره وأمنه وسمعته الخارجية،، غير واعين لما يحيط بنا من مشاهد وأحداث،، مما يهدد لحمة مجتمعنا وتآلف أفراده وتغيير هويته،، وخلق مواقف معكوسة ومعايير مزدوجة في تفسير الدستور والدفاع عنه لتحييد أركان الدوله ومؤسساتها التشريعية والقانونية،، فأمن الكويت وإستقرارها فوق كل إعتبار،، فلا تنمية ولا إقتصاد ولا تطوير ولا إصلاح سيكون ويتحقق إن فقدنا الأمن والأمان وخسرنا الإستقرار،،

ولم تكن ممارسة الديمقراطية في أي وقت مقصورة على أحد ما بعينه، ولن تتوقف الحياة عند هذا أو ذاك،، فالكويت تزخر بالكفاءات والطاقات الخيرة والمخلصة،، والشباب منهم على وجه الخصوص،، القادر على حمل لواء المسؤولية والتعامل مع كل ما ينتظر الوطن من ملفات وقضايا بالغة الأهمية والحساسية،، والتي نأمل معها أن ترسم الشكل العام لحاضر الكويت ومستقبلها.

لذا،، فقد كان لزاما علينا جميعا أن نعي أهمية حسن الإختيار والتصويت من أجل الأفضل والأقدر على خدمة الكويت ورفعتها،، ولنعمل على دعم وإختيار الكفاءات الشابة من أبناء وبنات الكويت المشهود لهم بالخير والصلاح والكفاءة والقدرة للإصلاح،، فالشباب الكويتي هم عماد الوطن وثروته الحقيقية والهدف الرئيسي للتنمية،، ولنعمل على الإستفادة من طاقاتهم وقدراتهم في جميع المجالات،، من أجل خلق جيل واعد حريص على حاضر الوطن ومستقبله،، متسلح بالعلم ووسائل التكنولوجيا الحديثة،، يلتزم بدستور البلاد ويحترم قوانين الدولة،، قولا وعملا وسلوكا.

وليكن توجه المرشحين لإنتخابات تتسم بالهدوء والعقلانية والمنافسة الإيجابية الشريفة،، بعيدا عن طرح يؤدي إلى إثارة لنعرات إجتماعية بغيضة ومشوهه للصورة الحقيقية لديمقراطيتنا التي ورثناها ونفتخر بها في الكويت،،

ويجب أن يحرص الكل على عدم تزكية من يشتري أصوات الناخبين لأنه الفساد بعينه، ومن أتى بشكل فاسد فلن يستطيع الإصلاح،، ومن باع صوته أو أعطى صوته لفاسد فقد باع ضميره وشرفه وأمانته وشارك في جريمة "خيانة وطن".

ولنبتعد عمن يركز ويسوق لشعارات التشاؤم والتذمر والتجريح ودغدغة المشاعر ويدعو إلى إحترام الدستور،، وهو نفسه الذي يدعو إلى مقاطعة الإنتخابات ويمنع حق من حقوق المواطنة التي كفلها الدستور،، ولنركز في إختيار مرشحين يملكون الرؤية التفاؤلية ويطرحون الحلول الواقعية والمنطقية لمشاكلنا،، والقادرين على إصلاح الإختلالات والنهوض بالبلد بما يتوافق مع الدستور والقانون،، آخذين بعين الإعتبار طبيعة مجتمعنا وإمكانياته المادية والبشرية،، حتى يتحقق لنا مجلس أمة يراقب ويحاسب ويشرع من خلال آداء مثمر يحسب له لا عليه،، والوصول إلى ممارسة ديمقراطية نفتخر بها،، وبمستوى تطلعات وآمال أهل الكويت،، حتى لا نندم في المستقبل القريب على سوء الإختيار،، وننعت مجلسنا القادم بالفشل كما تعودنا دائما.

لقد جربنا عدة مجالس أمة بعقليات معينه وإن إختلفت الوجوه،، ولم نجني غير السوء في الفعل والقول،، فلنجرب التغيير في إختيارنا، فهو أملنا في الإصلاح.

فنحن نملك جميع مقومات النجاح والتنمية والتقدم، ولدينا من الشباب المخلص لوطنه لم يتم الأستفادة منهم، بسبب التعامل معهم كأرقام فقط، ودون النظر إلى إمكانياتهم الهائلة.

وما نريده لتحقيق هذا التغيير هو جيل جديد من نواب ووزراء شباب متفائل بمستقبل الكويت، يحترم هيبة الدولة وقوانينها، يبتعد عن النظرة التشاؤمية، متسلح بالعلم ووسائل التكنولوجيا الحديثة، وقادر علي التعاون والإنجاز.

فمجلس أمة به نواب شباب أكاديميون وقانونيون ومن ذوي الخبرة والكفاءة والإختصاص، مؤمنين بالديمقراطيةَ لا بالصراع، وبالحوار لا بالصراخ،، بلا شك سيكون عونا للحكومة في معالجة مشاكلنا والقصور في القوانين والإجراءات.

كما نرجو أن نرى حكومة قوية وفاعلة،، من الشباب الكويتي وغيرهم من ذوي الكفاءات والخبرة والصلاح،، قادرة على تحقيق تطلعات وآمال أهل الكويت ومعالجة السلبيات وتحمل ومواجهة مسئوليات ومتطلبات المرحلة المقبلة،، ضمن إطار من التعاون والإنجاز مع مجلس الأمة الجديد،، لترجع الكويت لسابق عهدها مثالا يحتذى به ومتميزة في جميع المجالات. فلنحسن أداء أمانة إختياراتنا لكي تحسن إختياراتنا إلينا ولوطننا ولأبنائنا،، ولنستحضر عند حسم إختيارنا ما جاء في كلمة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في إفتتاح دور الانعقاد العادي الخامس التكميلي للفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة عندما قال:

" كما أدعوكم بأن تكون فزعتكم جميعا للكويت وأن يكون الولاء لها أولا وأخيرا ".

حفظ الله الكويت وقيادتها وشعبها من كل شر ومكروه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".

تجمع دواوين الكويت

■ الأمن والاستقرار فوق كل اعتبار فلا تنمية ولا اقتصاد ولا تطوير إن فقدناهما

■ بلادنا تزخر بالكفاءات والطاقات الخيرة والمخلصة والشباب منهم على وجه الخصوص

لاقت اهتمامًا واسعًا من النواب وشغلت حيزاً كبيراً من مجهوداتهم

«الرعاية السكنية».. من القضايا المحورية لمجلس الأمة خلال الفصل التشريعي الخامس عشر

وسط زخم القضايا البرلمانية والتشريعية المتنوعة، لاقت القضية الإسكانية اهتمامًا واسعًا من النواب خلال الفصل التشريعي الخامس عشر، باعتبارها واحدة من القضايا المحورية للمجلس، والتي أعلنها رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مستهل الفصل التشريعي.

ففي خلال أدوار الانعقاد الأربعة المنصرمة لم تفقد القضية الإسكانية موقعها من الاهتمام النيابي، من خلال استخدام الأدوات الدستورية في متابعة الجدول الزمني لخطة الحكومة للرعاية لسكنية، ومتابعة احتياجات المناطق الجديدة والمطالبة باستكمال ما ينقصها من خدمات.

وتشير إحصائيات المتابعة البرلمانية للقضية الإسكانية في الفصل التشريعي الخامس عشر إلى تقديم 49 اقتراحًا بقانون، و27 اقتراحًا برغبة، و161 سؤالًا برلمانيًا، وتقديم 4 طلبات مناقشة.

كما كانت القضية حاضرة بفاعلية على جدول أعمال مجلس الأمة في مختلف بنوده، فتواجدت في بند الرسائل والأسئلة وطلبات المناقشة والقوانين والاستجوابات، وأسفر ذلك عن موافقة المجلس على تعديلات على قانون الرعاية السكنية، وإحالة عدد من التوصيات إلى الحكومة تتضمن مقترحات نيابية بشأن خطة استصلاح الأراضي الفضاء، وتسريع الإجراءات الحكومية في تسليم الأراضي للمستوفين الشروط، إضافة إلى قرارات أخرى بشأن القضية ، بحسب شبكة الدستور الإخبارية.

وفي التقرير التالي أبرز جهود مجلس الأمة تجاه القضية الإسكانية خلال الفصل التشريعي الخامس عشر:

أولا: قرارات المجلس

في مستهل دور الانعقاد الأول صوت أعضاء مجلس الأمة بالموافقة على تشكيل لجنة برلمانية مؤقتة لمتابعة قضية الرعاية السكنية، تحت مسمى لجنة شؤون الإسكان، لتكون عين المجلس المراقبة والمساهمة في معالجة العقبات التي تعتري الخطوات التنفيذية للمشاريع الإسكانية.

ووافق المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ 30 أبريل 2019 على رسالة عدد من النواب تطالب بمناقشة التصريحات الحكومية بموعد الانتهاء من إزالة المعوقات والبدء بتوزيع الأراضي على المواطنين في مشروع جنوب سعد العبد الله.

وفي جلسة 7 يناير 2020 وافق المجلس على رسالة وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بتخصيص ساعتين شهريًا من إحدى جلسات مجلس الأمة لمناقشة عدد من الموضوعات من بينها ما يتعلق بالرعاية السكنية، وقرر المجلس إحالة الرسالة إلى مكتب المجلس لتحديد جلسات لمناقشة الموضوعات الواردة في الرسالة بالتنسيق مع لجنة الأولويات.

تعديلات قانون الرعاية السكنية

أقر مجلس الأمة في جلسته المنعقدة بتاريخ 5 فبراير 2019 بالمداولتين مشروع بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، بهدف إصدار وثيقة تملك باسم أرملة الشهيد، ووافق المجلس على المداولة الأولى للقانون رقم 27 لسنة 1995 في شأن إسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية، ووافق المجلس في جلسة 1 يوليو 2019 على التعديلات في المداولة الثانية.

طلبات المناقشة

ناقش المجلس خلال الفصل التشريعي الخامس عشر 4 طلبات مناقشها، استهلت بنظر طلبين في جلسة 26 أبريل 2017 لاستيضاح سياسة الحكومة تجاه القضية الإسكانية وخطتها في السنوات المقبلة، والوقوف على مشاريع البنية التحتية لكافة المشاريع الإسكانية، واستكمل المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ 27 ديسمبر 2017 مناقشة الطلبين.

كما نظر المجلس في جلسة 6 مارس 2019 طلب مناقشة بشأن عزوف المواطنين عن التقدم للتخصيص في مشاريع الرعاية السكنية وقرر المجلس إحالة ما أثاره بعض النواب من وجود جريمة تزوير في عقود بدل الايجار إلى الوزير المختص وإحالة الموضوع ذاته إلى كل من هيئة مكافحة الفساد والنيابة العامة وتقديم تقريرها إلى المجلس خلال شهرين من تاريخ الجلسة.

وفي جلسة 5 فبراير 2020 وافق المجلس إثر الانتهاء من طلب مناقشة بشأن القضية الإسكانية على إصدار 9 توصيات تدعو إلى السماح ببناء وتسليم الأراضي لأصحاب التسليم الورقي الجاهزة، والإسراع في إنشاء الشركات الإسكانية المنصوص عليها في القوانين.

استجوابان

في 10 مايو 2017 ناقش المجلس في جلسة علنية الاستجواب المقدم من النائب شعيب المويزري إلى وزير الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل والذي تضمن 4 محاور بشأن الرعاية السكنية، وانتهى الاستجواب إلى تجديد الثقة به، وتعهد الوزير بمتابعة التوصيات النيابية.

وناقش المجلس في جلسة 12 نوفمبر 2019 استجواب النائب عمر الطبطبائي إلى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان د. جنان بوشهري، والمكون من 5 محاور من بينها ما يتعلق بالقضية الإسكانية وانتهى الاستجواب إلى تقديم 10 نواب طلب طرح الثقة بالوزيرة حدد لها جلسة يوم الخميس الموافق 21/11/2019 للتصويت على الطلب.

ثانيًا: الاقتراحات بقوانين

شهدت القضية الإسكانية زخمًا كبيرًا من حيث عدد الاقتراحات التشريعية خلال الفصل التشريعي الخامس عشر بمحصلة 49 اقتراحًا قدم منها في دور الانعقاد الأول 23 اقتراحًا بقانون، وفي دور الانعقاد الثاني 10 اقتراحات بقوانين، و8 اقتراحات بقوانين في دور الانعقاد الثالث، و5 اقتراحات بقوانين في دور الانعقاد الرابع، و3 اقتراحات قدمت خلال دور الانعقاد الخامس.

كما نصت اقتراحات بقوانين على استحقاق الأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم ممن تنطبق عليهم شروط التمتع بالرعاية السكنية منحة مقدارها عشرة آلاف دينار لذوي الإعاقة الشديدة والمتوسطة وخمسة آلاف دينار لذوي الإعاقة البسيطة أو ذويهم زيادة على قيمة القرض الإسكاني المخصص لأقرانهم.

ثالثًا: الاقتراحات برغبة

قدم النواب خلال الفصل التشريعي الخامس عشر 27 اقتراحًا برغبة تعالج جوانب عدة من بينها الدعوة لمنح ذوي الإعاقة أقدمية اعتبارية في بين طلبات السكان لا تتجاوز خمس سنوات، وحرية اختيار الوحدة السكنية، وتخفيض الأقساط المستحقة بنسبة 50%.

رابعًا: الأسئلة البرلمانية

قدم النواب خلال الفصل التشريعي الخامس عشر 161 سؤالًا بشأن القضية الإسكانية تعلق أبرزها بالاستفسار عن البرنامج الزمني لمشاريع المؤسسة العامة للرعاية السكنية ومشروع تطوير مدينة جنوب سعد العبد الله.

كم تضمنت الأسئلة الاستفسار عن عدد طلبات الإسكان المقدمة لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية والتي ما زالت على قائمة الانتظار وعدد القسائم والوحدات السكنية التي تم تسليمها للمواطنين منذ عام 2016 وعدد المستفيدين من بدل الإيجار وعن خطة المؤسسة لتقليص مدة الانتظار ومعالجة تزايد عدد طلبات الإسكان.

وفي ظل المتابعة البرلمانية لتنفيذ المشاريع الإسكانية سأل نواب عن أسماء المشاريع التي حصرها فريق المؤسسة العامة للرعاية السكنية وكان فيها مشاكل في التنفيذ في مدينة جابر الأحمد السكنية وصباح الأحمد السكنية وشمال غرب الصليبخات، ونسبة الإنجاز في إجمالي المشروعات مع توضيح المتأخر منها في التسليم وإجراءات الهيئة تجاه المقاولين غير الملتزمين ببنود العقود.

مجلس الأمة